سياقة الصيغة الإسلامية المصطلح

✍ أ. رشيد أبو أسامة

مدخل : العولمة أفقدت الدول سيادتها

مما لاشك فيه أن نموذج الدول الوطنية القطرية المعاصرة التي أنتجها الغرب بشكلها المركزي " **البيروقراطي** "، يتيح لكل من يمسك بزمام السلطة أن يحدث التغييرات المتوخاة في المجتمع من خلال ما يهيمن عليه من وزارات ومديريات، تتحكم في مختلف أوجه الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. غير أننا أصبحنا نعيش في عالم انحصر فيه تأثير السلطة السياسية بشكل واضح، تستوي في ذلك مع بعض التفاوت دول الجنوب ودول الشمال. ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين: العولمة التي فتحت العالم على بعضه البعض ، مما جعل مصالح ومطامع الدول تتشابك وتتداخل بشكل لم يسبق له مثيل، وجعل الكثير من مقاليد التحكم في الدول تقع خارج حدودها؛ ولم يعد بالتالي بإمكان أية دولة في العالم أن تتكفئ

على نفسها لتفعل داخل حدودها ما تشاء؛ ثم الصياغة الثقافية للمجتمعات التي لا يستطيع الأداء السياسي الفوقي أن يتجاوزها. فالاستعداد الثقافي للمجتمعات هو الذي يمهد الطريق أمام الأداء السياسي.

وهكذا لم تعد أغلب دول العالم تتمتع بمطلق السيادة على قرارها الاقتصادي والسياسي وعلى اختياراتها الثقافية.

يقول إينياسيو رامونيه Ignacio Ramonet: " لقد أدت العولمة، وتساهل الزعماء السياسيين، خلال العقد الأخير إلى إقامة نوع من الحكومة العالمية تتصرف من خلال أربعة فاعلين أساسيين: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية، والمنظمة العالمية للتجارة"[١]

وهكذا أضحت الحقيقة الاقتصادية، والمالية على الخصوص، تعلو كل الحقائق وتمسك بزمام السلطة العالمية، بشكل حصر دور السلطة السياسية في مهام وزارة الداخلية التي تتولى إسكات من ينافس السوق على سلطته المطلقة، كما يؤكد ذلك سيرج لاتوش Serge Latouche [٢] قائلا: " لم يحطم السوق

الدولة باعتبارها آلة قمعية في خدمته (وعلى نحو متزايد)، بل حطم الدول كوطن للمواطنين ، والدولة بصفتها نظاما اجتماعيا للسلطة الموازنة."

أزمة العالم : أزمة قيم

وفي معرض تنديده بالمنظمة العالمية للتجارة أكد رئيس مدغشقر ديديي راتسيراك أنها أضحت "مؤسسة العولمة المفضلة التي ستفرض قوانينها على كل أوجه النشاط الإنساني،التي أضحت سلعا تجارية"[٣].

وهذا الكلام يعبر عن حقيقة أزمة العالم المعاصر المتمثلة في تحويل مختلف أوجه النشاط الإنساني المادية منها والمعنوية إلى سلعة خاضعة لمنطق اللذة والمنفعة من جهة، ولمنطق السوق من جهة ثانية. فكل ما جلب اللذة والمنفعة للناس، بالمقاييس الحسية الآنية الصرفة، سواء تعلق الأمر بالمنتجات المادية،أو الخدمات الصحية أو التربوية أو السياسية أو الترفيهية، أو غيرها، يستغل تجاريا، ويحدد ثمنه وفق قانون العرض والطلب، ومنطق الضغوط والمناورات، ومنطق الابتزاز والإغراءات، بعيدا عن أية اعتبارات دينية أو أخلاقية

أو إنسانية أو بيئية، وعن أي اعتبار للمستقبل الذي سيترك للأجيال المقبلة.

فأزمة العالم اليوم أضحت حقيقة أزمة قيم، أزمة ثقافة نزعت القداسة عن كل شيء بما فيها الإنسان؛ أزمة حضارة، الحضارة الغربية التي خيبت الآمال بعد أن جعلت مصلحة رأس المال فوق كل المصالح، لتستباح من أجلها الأرواح وتنتهك الأعراض. وهذا ما جعل فريديركو ميور وهو يتحدث، في متم عامه الثاني عشر والأخير على رأس اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربة والعلوم والثقافة)، عن الحروب الرهيبة التي جعلت من أخر سنة لهذا القرن سنة دموية بشكل خاص، يقول:" تعتبر هذه الحروب وما جرته معها من فظائع فشلا بالنسبة لليونسكو وللإنسانية جمعاء. وتمثل كذلك فشلا بالنسبة لمشروع الحضارة الذي جسده جيلنا. إنها لخيبة أمل رهيبة بالنسبة لكل الذين يتطلعون ليس فقط إلى مزيد من السلم، بل إلى تهذيب أكثر للحياة، ومزيد من التناغم بين مواطني كوكبنا"[٤]

ولقد مكنت العولمة والثورة التكنولوجية المعاصرة رأس

المال من بسط نفوذه ومنطقه على العالم أجمع، ولم يعد يسلم من جشعه، أبيض أو أسود، صغير أو كبير.

وهذا المنطق النفعي الداروينى الفج هو الذي يصادر اليوم حق المسلمين، بل وحق كل مستضعفي الأرض، من الشمال كانوا أم من الجنوب، في تقرير مصيرهم والتصرف في ثرواتهم إن كانوا شعوبا، وحقهم في العيش الكريم إن كانوا أفرادا، علما بأن إنتاج العالم من المواد الغذائية الأساسية يعادل ١١٠ % من الحاجيات[٥] ، وعلما كذلك أن ما يصرف سنويا على التسلح للحفاظ على هيمنة الأقوياء، يقدر بحوالي ٨٢٠ مليار دولار، رغم اتفاقيات نزع التسلح. وأن الدول الأكثر حاجة للاستثمار في التنمية هي التي تخصص أكثر نسبة من ميزانيتها للتسلح، حيث تصرف الدول النامية من هذا المبلغ حوالي ١٢٥ مليار دولار حسب إحصائيات ١٩٩٤؛ في حين تكفي ١٦ % من هذا المبلغ، كما ذكر ذلك فريديركو ميور[٦] ،لتوفير الحد الأدنى لكل الناس من التلقيح والعلاج والطعام والتعليم.

وما لم يتغير هذا المنطق النفعي وقانون الغاب الذي

يسوس العالم اليوم فستستمر الحالة على ما هي عليه، بل وستزداد قتامة بسبب المشاكل الجديدة التي أضحت اليوم تقض مضجع العالم، والتي تتعلق أساسا بحركة الهجرة المتدفقة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وبسبب الأضرار البيئية المتزايدة، وندرة المياه العذبة التي تهدد مستقبل عدد من مواقع العالم؛ لتتجه بالإنسانية جمعاء نحو كوارث بشرية أو بيئية محققة، انسجاما مع سنة الله في الاجتماع البشري، المتمثلة في قوله تعالى: "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا " الإسراء(١٦)

دور المسلمين اليوم

ولعل الدور الأساسي الذي يجب أن يضطلع به المسلمون اليوم بما يملكونه من منظومة قيم تثبت توالي الأيام وأزمات الإنسان أهميتها وضرورتها، هو المساهمة مع كل محبي الخير، الطامحين إلى عالم أفضل، في إقامة نظام ثقافي جديد تكون فيه الصدارة والأولوية للقيم التي تكرم الإنسان، وتسمح للشعوب

بالتمسك بثقافتها، وتقرير مصيرها، والتمتع بثرواتها. إنه دور تزعّم معسكر القيم في وجه ما أسماه الأستاذ جارودي بمعسكر **"إفراد السوق بالألوهية"**

ولعل المدخل الأنسب لما يمكن أن يقدمه الإسلام في هذا المجال هو المؤسسات الأهلية وليس السلطة السياسية.

في الوقت الذي كان الجهاز السياسي يملك حقيقة سلطة الأمر والنهي، كان بإمكان الأحزاب السياسية أن تؤثر على مجرى الأمور في البلاد، أما اليوم وقد أضحت السلطة الفعلية بين يدي رأس المال العالمي الذي لا وطن له، والذي لا يخضع لأية رقابة سوى رقابة المستثمرين والمساهمين في البورصات العالمية، فلقد تراجع دور الهيئات السياسية القطرية بشكل كبير، حيث سحبت منها المبادرة بسبب عدم قدرتها على التأثير في قضايا معظم خيوطها تقع خارج حدود الوطن. وهكذا أضحت المنظمات غير الحكومية أقدر على التأثير اليوم لأنها غير خاضعة للإكراهات التي تفرضها الاعتبارات السياسية الضيقة، ثم لأنها تستطيع التعاطي مع قضايا تخص الإنسانية بصفة عامة، بحيث لا تقف الحدود القطرية عائقا دون تحركها، كما

أنها تستطيع الوصول إلى كافة طبقات المجتمع ضمن توجه يمكنها من إحداث التحول الثقافي المنشود. وأخيرا وهذا الأهم، لأنها هي الوحيدة التي تقف اليوم في وجه المنطق النفعي الذي يحكم عالم اليوم ، لتحمل مشعل القيم وتطالب بعالم أفضل يعيد الصدارة للثقافة وللسياسة اللتين أقصتهما المصالح المالية.

المنظمات غير الحكومية صنفان

غير أن هذه المنظمات صنفان ؛ صنف تحركه قوى المال والصهيونية العالمية ـ وإن تم ذلك تحت مسميات نبيلة مثل حقوق الإنسان أو الدفاع عن البيئة ـ. وتعتبر هذه المنظمات وسيلة إضافية لمواصلة تركيع الشعوب المقاومة وضرب المجتمعات في أعماق بنيتها، وهي التي تحرك اليوم ملفات الأسرة والمرأة في اتجاه يزيغ بالمجتمع إلى مزيد من الانحراف والتفلت والتحلل من كل القيم والأخلاق؛ وهي التي لا تتورع في استعمال ملف حقوق الإنسان للضغط على أنظمة غير منصاعة.

أما الصنف الثاني فهو الذي يناهض ويقاوم سلطة المال والإفساد ، وينادي بإقامة عالم جديد على أسس من القيم والتنوع

الثقافي وإعادة الاعتبار للسلطة السياسية ، التي غمرتها السلطة الاقتصادية والمالية ، اعتقادا منه حقيقة بأن النموذج الغربي في التنمية والاجتماع يسير بالإنسانية نحو هاوية محققة. وبهذا الخصوص، يقول شيرج لاتوش Serge Latouche في كتابه "مخاطر السوق الكوكبية / Les dangers du marché planétaire "[٧] : "إن تدمير البيئة من طرف السوق العالمية، جار على قدم وساق تحت حماية مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods . ويتعلق الأمر بملاحظة عادية، تترجمها بشكل متعدد الأوجه الوقائع اليومية: وسائل الشركات متعددة الجنسية، وحركات نقل مواقع الإنتاج الكبرى، ...وإبادة هنود الأمازون، وتدمير الهويات الثقافية والصراعات الإثنية الناجمة عنها، والتواطؤ بين المتاجرين في المخدرات والسلطات العامة في معظم الدول، والقضاء المنهجي من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك الأداءات الدولية) وحتى الهيئات الاقتصادية الوطنية، على آخر كوابح مرونة الأجور، وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية في دول الشمال، واندثار الغابات، والتصحر، وموت المحيطات،

ألخ....إننا نجد من وراء كل هذه الظواهر "يد" السوق الدولية.[...] إن القوانين والفلسفة التي تلهم هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي بتأثيرها على مخيال قادة كوكبنا، تشكل الأساس الحالي الذي يعمل بمقتضاه الاقتصاد، هي في ذاتها منحرفة. فعلاوة على الظلم، وتضخم الفوارق الدولية، وتهديد الروابط الاجتماعية، فإنها تؤدي إلى تدمير البيئة في دول الشمال والجنوب على حد سواء، وإلى إحداث حالات تلوث شاملة ومقلقة."

وهذا ما دفع الكاتب إلى القول بضرورة مقاومة المسار الذي اتخذه الغرب لاستمرار الحياة البشرية على وجه الأرض.[٨] .

وقد توجد بين هذين الاتجاهين من المنظمات غير الحكومية، جسور مشتركة تتعلق خاصة بمفهوم الحقوق التي غالبا ما يطغى عليه التعريف والفلسفة الغربية.

ويمكن اعتبار مجال المنظمات غير الحكومية التي تعمل موضوعيا ضد مراكز الهيمنة العالمية، من المجالات الخصبة التي يجب على حركة الإحياء الإسلامي أن تتجه إليها، لتجد نقط

الالتقاء معها، لتعذر طبعا التطابق الكامل، على أن يختار الاتجاه الإسلامي الموقع الأنسب لأدائه، ويحدد المنظمات الأنظف للتواصل معها. مع الإشارة إلى أن احتياج هذه المنظمات الصادقة إلى المال الضروري لتمويل نشاطها قد يوقعها في شباك من تحاربهم؛ مما يستدعي الانتباه إلى هذه القضية الحساسة.

مطالب المتظاهرين في سياتل

وتعتبر التظاهرات والاحتجاجات التي قامت بها كثير من المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مواقف عدم الإذعان التي اتخذها ممثلو دول الجنوب متجاوزين التلاعب والضغوط المعتمدة عادة في المنظمة العالمية للتجارة[٩]، والتي أدت إلى إفشال المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في ١ – ٩٩/١٢/٢ في مدينة سياتل بالولايات المتحدة، أبرز مواجهة بين معسكر رأس المال ومعسكر الدفاع عن كرامة الإنسان[١٠]، أبانت في نفس الوقت أن المنطق الاقتصادي الدارويني له حدود.

فـ"بفضل إنترنيت خاصة ، عمل عشرات الآلاف من

خصوم المنظمة العالمية للتجارة ، من منظمات غير حكومية ومعاهد للبحوث، ومنظمات بيئية ونقابية، وفلاحية، وخبراء ومفكرين وفنانين على تنظيم أنفسهم على المستوى الوطني والعالمي طيلة سنة ١٩٩٩، لتبادل المعلومات حول كل القضايا المتعلقة بموضوع المنظمة العالمية للتجارة بل والتدريب على القيام بعمليات احتجاج سلمية."[١١]

ويمكن تلخيص المطالب التي تعكسها نداءات وشعارات المحتجين، و المقترحات ذات الصلة بالموضوع، كما أوردتها صحيفة لوموند ديبلوماتيك في عددها لشهر يناير ٢٠٠٠ في :

- الحق في السلام، وفي بيئة محفوظة، وفي مدينة سليمة، وفي المعلومات، وفي الطفولة، وفي تنمية الشعوب، وفي التنوع الثقافي ، رافضين الهيمنة المالية والعبث بالمجين البشري.
- إقامة اقتصاد أكثر تضامنية ، قائم على تنمية دائمة واضعة الإنسان في صدر اهتماماتها، بدءا بتحجيم السلطة المالية التي لم تفتأ خلال العقود الأخيرة توسع دائرة هيمنتها على السياسي،وذلك بـ:
- فرض رسوم على الأرباح التي تدرها العمليات المالية

وخاصة معاملات سوق الصرف.

- إلغاء واحات تبييض الأموال، التي تعتبر بؤرا سرية لكل العمليات المالية المشبوهة، والإجرامية.
- التفكير في توزيع جديد للعمل وللأرباح، ضمن اقتصاد متنوع، لا يشغل فيه السوق إلا حيزا محددا، مع قطاع تضامني ووقت حر أكثر فأكثر اتساعا.
- وضع عائد أساسي غير مشروط، يمنح لكل شخص لا لشيء إلا لأنه يعيش، وليس ليتمكن من العيش. باعتبار أن قدرة أي مجتمع على الإنتاج تعود إلى استفادته من كل المعرفة العلمية والتقنية التي راكمتها الأجيال السابقة؛ لذا وجب أن يستفيد من ثمار هذا الإرث المشترك كل إنسان.
- إيقاف برامج التقويم الهيكلي التي تستنزف الدول الفقيرة، مع إلغاء قسط كبير من ديونها
- رفع نسبة المساعدة من أجل التنمية والقبول بعدم اعتماد النموذج الغربي من طرف دول الجنوب، المطالبة بمبادلات عادلة.
- الاستثمار في التعليم والصحة والسكن في دول الجنوب.

- تسهيل الحصول على الماء العذب لـ١،٥ مليار شخص المحرومين منه.
- أن يضع أهل الشمال ترتيبات وشروط للحماية الاجتماعية والبيئية على المواد المستوردة من دول الجنوب، تضمن ظروف عمل لائقة للمستخدمين في الجنوب وتحفظ الثروة الطبيعية.

وكان من المفروض أن يكون الصوت الإسلامي في مقدمة هؤلاء المحتجين الرافضين لهيمنة المال ولما كانت تنوي إمضاءه المنظمة العالمية للتجارة، وخاصة أن مطالب ومقترحات معسكر القيم تنسجم في أغلبها مع مقاصد شرعية إسلامية، بل نجد في الشريعة الإسلامية ما هو كفيل أولا بحل المشاكل المترتبة عن المعاملات الربوية، كما نجد فيها الأساس الذي يحقق كل المقترحات والمبادئ المراد إقامتها، الأساس العقيدي ، الذي تتحول في غيابه كل المبادئ إلى شعارات جوفاء لا تعرف طريقها إلى التطبيق إلا لمصلحة الأقوياء.

إن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى، في هذا العالم الذي أضحى قرية كونية، تتهددها، في غياب القيم الدينية التي

تعتبر أصل كل القيم الإنسانية النبيلة، أعاصير الليبرالية الجامحة من كل جانب، ليقوم المسلمون بدور الشهادة على الناس.

ولاشك أن الميدان الذي تعمل فيه المنظمات غير الحكومية النظيفة، هو من أخصب وأنسب الميادين التي يجب أن تقتحمه الصحوة الإسلامية.

---

[١] رامونيه لوموند ديبلوماتيك ٢٠٠٠/١

[٢] في كتابه "أخطار السوق الكوكبي ص ١٧ / Les dangers du Marché planétaire,1998,paris : Presses des sciences Po. "

[٣] جريدة لوموند ٢٨ و ٢٩ /١٩٩٩/١١

[٤] لوموند ديبلوماتيك ٩٩/١١

[٥] لوموند ديبلوماتيك ١٩٩٩/١٢

[٦] لوموند ديبلوماتيك ٩٩/١١

[٧] Paris : Presses de Sciences Po, 1998 – (La bibliothèque du citoyen)

[٨] كتاب مخاطر السوق الكوكبية ص ١٧

[٩] لوموند ديبلوماتيك ٢٠٠٠/١

[١٠] كانت أول مواجهة بين المعسكرين عندما أدى ضغط الرأي العام المعولم إلى إفشال الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار (A M I) في أكتوبر ١٩٩٨.

[١١] لوموند ديبلوماتيك ٢٠٠٠/١